

لن يتوقف النمو السكاني المتصاعد الا اذا ما تحلى المواطن اولا بالوعى المطلوب لتنظيم حياته وتحديد عدد أطفاله .. ولن يتوقف النمو السكاني ما لم يتحلى المواطن بالمسؤولية المجتمعية التي تجعله يسهم في تقدم بلده ويشارك في عملية التنمية بعمل جاد ومثمر. اننا حتى الآن مازلنا في بلدنا نعاني تزايد عدد السكان بأرقام مفرعة. فرغم كل وسائل الاعلام والاعلان ورغم كل محاولات التوعية للمجتمع ولتحديد النسل فما زالت هذه مشكلة متفاقمة وخطيرة وهى لا تتوقف رغم كل الجهود التي تبذلها الدولة، فما زالت العادات والاعراف خاصة في الريف المصري تجعل العائلات تسرف في انجاب عدد كبير من الابناء دون حساب لقدرتهم على اعالة هؤلاء الابناء او تعليمهم او ضمان حياة كريمة لهم...ولابد ان نواجه الواقع الحالي الذى ينذر بعدم جنى ثمار المشروعات الكبرى للدولة أو المشروعات التي يقوم بها القطاع الخاص بابتكار وسائل جديدة خارج الصندوق لتحفيز المواطنين على تحديد نسلهم، او بإجراءات تتصدى لكثرة الانجاب قبل حدوثه مع المتزوجين حديثا، وايضا لابد من بذل جهود لتغيير الاقوال والعادات القديمة والاعراف التي كثير منها يدعو المرأة الى كثرة الانجاب باعتبارها وسيلة لتكبير الزوج والحفاظ عليه واعتبار كثرة الاطفال الضمان لاستمرار الحياة الزوجية، وهناك ايضا العادات المتداولة التي تدعو الرجل الى كثرة انجاب الاولاد ليعملوا في سن صغيرة ويساعدوه في الانفاق على الاسرة.

ولابد ومن الضروري العمل على ابتكار واطلاق حملات جديدة تتعاون فيها الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني ليكون تحديد عدد الاطفال في الاسرة مشروعا قوميا يشارك فيه الشعب باقتناع بان الحياة الكريمة تكون بأنجاب عدد قليل من الابناء وتنظيم حياة الاسرة والتحلي بالمسؤولية المجتمعية والوعى الضروري اللازم لتوفير حياة كريمة لأفراد الاسرة ولن يكون هذا الا بأنجاب طفل واحد او طفلين أو ٣ على الأكثر وبما يسمح بالإنفاق عليهم وتعليمهم ومشاركتهم بعد التعليم بعمل منتج يسهم فى تنمية المجتمع وفى تقدم الوطن.

ومن ناحية اخرى لابد ان ننبه الشعب إلى أن أي مشروعات كبرى تقوم بها الدولة في اتجاه التنمية أو لمصلحة تحسين احوال معيشة المواطنين أو من أجل رفاهيتهم في أي مجال ستظل غير ملموسة لان الزيادة السكانية المطردة تلتهم كل تقدم يتم لمصلحة المجتمع اولا بأول. ومن الارقام التي اتوقف عندها اليوم رقم صدر مؤخرا يثير القلق ويمثل في تقديري جرس انذار يدق ويهدد بابتلاع أي مشروعات تنموية او قومية يتم انجازها حاليا او خلال السنوات المقبلة وذلك بسبب الزيادة المتصاعدة في عدد السكان والتي لا تتوقف. اما الرقم الذى يعتبر مفزعا في تقديري فهو رقم قد صدر الشهر قبل الماضي حيث كشفت الساعة السكانية المثبتة على **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء** ان عدد سكان مصر يوم الاثنين الموافق ١٨ يوليو الماضي قد بلغ ١٠٣ ملايين نسمة و٦١٤ ألفا و٩٠٠ بينما كانت الساعة السكانية قد سجلت يوم الخميس ١٤ يوليو أي قبلها بـ ٤ ايام فقط عدد ١٠٣ ملايين و٥٨٣ ألفا و٨١٨ نسمة، واوضحت الساعة بهذا ان معدل الزيادة في عدد سكان مصر قد بلغ ٣٠ الف نسمة و١٩١ طفلا خلال ٥ ايام بمعدل ٧٥٤٧ طفلا في اليوم، اي ان معدل الزيادة فى المواليد هو ٣١٤ طفلا كل ساعة.

إن المسؤولية الاولى في حياة كريمة لأى مواطن هي مسئوليته هو شخصا قبل ان تكون مسئولية الدولة، كما انه اصبح من الضروري ان يدرك كل مواطن ان عليه مسئولية مجتمعية تجاه المجتمع الذى يعيش فيه، اما دور الدولة الآن فهو يتمثل في تقديرى في بث الوعى بأهمية تحديد النسل أي تحديد عدد افراد الاسرة، وتوفير وسائل منع الحمل بشكل مكثف وواسع النطاق وبكل وسائل الاتصال والاعلام الممكنة والمتاحة.

ومن أجل تحسين أحوال الأسر الأكثر احتياجا اطلق الرئيس عبدالفتاح السيسي في فبراير ٢٠٢٢ وبدأ تنفيذه فعليا في ١ يوليو ٢٠٢٢ المشروع القومي لتنمية الاسرة المصرية والذى يسعى للارتقاء بجودة حياة المواطن المصري من خلال ضبط النمو السكاني والارتقاء بالخصائص السكانية. ان تنظيم النسل ضرورة حيوية لتكوين اسرة كريمة ووطن متقدم ينعم افراده فيه بالازدهار والتقدم وجنى ثمار التنمية.